



حماية المدنيين 2-8 حزيران/يونيو 2010

الضفة الغربية

إصابة 18 فلسطينياً على يد القوات الإسرائيلية

أصابَت القوات الإسرائيلية هذا الأسبوع 18 فلسطينياً خلال اشتباكات ومظاهرات وقعت في أنحاء الضفة الغربية معظمها في القدس الشرقية. وفي عام 2010 قُتل ستة فلسطينيين وجندي إسرائيلي وأصيب 675 فلسطينياً و84 من أفراد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وذلك مقارنة 14 فلسطينياً واثنين من أفراد القوات الإسرائيلية قتلوا في الفترة ذاتها من عام 2009، إلى جانب إصابة 529، وعشرة على التعاقب.

تحوّلت مظاهرة نُظمت خلال هذا الأسبوع في حي العيسوية في القدس الشرقية إلى اشتباكات ما بين سكان القرية والقوات الإسرائيلية، مما أسفر عن إصابة ثمانية فلسطينيين. وقد شارك في هذه المظاهرة مئات الفلسطينيين احتجاجاً على مقتل وإصابة الناشطين الدوليين خلال اعتراض القوات البحرية الإسرائيلية لأسطول غزة لدى توجهه إلى غزة في 31 أيار/مايو. وخلال المواجهات رشق فلسطينيون الحجارة باتجاه القوات الإسرائيلية التي ردت بإطلاق الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع، كما ونصبت القوات الإسرائيلية حواجز "طيارة" على مداخل القرية لعدة ساعات مانعة بذلك وصول السيارات. وأصيب هذا الأسبوع أيضاً سبعة فلسطينيين آخرين وصحفية أجنبية واحدة خلال المظاهرة الأسبوعية ضد بناء الجدار في قرية بلعين (رام الله). ونظم الفلسطينيون مظاهرة أخرى مناهضة للجدار في قرية الولجة (بيت لحم)، ولم تُسفر عنها أي إصابات.

إضافة إلى ذلك، اندلعت اشتباكات ما بين السكان الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في حي سلوان في القدس الشرقية، في أعقاب اعتداء المستوطنين الإسرائيليين في تلك المنطقة جسدياً على فتى يبلغ من العمر 14 عاماً، مما أدى إلى إصابة فلسطينيين اثنين (انظر قسم المستوطنين أيضاً). وقد وقعت في الحي ذاته اشتباكات خلال عملية لاعتقال المتهربين من دفع الضرائب، ورغم أنها لم تُسفر عن وقوع إصابات، إلا أن السلطات الإسرائيلية اعتقلت أربعة أشخاص، واحتجزت ثلاثة سيارات على الأقل يملكها فلسطينيون وجرار واحد. وظل مستوى التوتر مرتفعاً في حي سلوان وسط تهديدات بأن بلدية القدس تخطط لتنفيذ عمليات هدم مكثفة في المنطقة.

وفي القدس الشرقية أيضاً، احتجزت الشرطة الإسرائيلية أربعة أعضاء منتخبين من المجلس التشريعي الفلسطيني مرتبطين بحركة حماس، أحدهم أطلق سراحه مؤخراً بعد أن قضى مدة 4 سنوات في السجن. ووفقاً للتقارير الإعلامية، صادرت الشرطة بطاقات هوياتهم المقدسية وأمرتهم بمغادرة المدينة في بداية شهر تموز/يوليو 2010، وذلك على أساس أن وزارة الداخلية الإسرائيلية قد سحبت إقامتهم في إسرائيل. وتعتبر ظاهرة تهجير سكان القدس الشرقية الفلسطينيين بعد سحب إقامتهم ظاهرة شائعة. وتفيد بيانات صادرة عن وزارة الداخلية الإسرائيلية، أن الوزارة سحبت في عام 2008 وحده الإقامة من 4,577 مواطن من القدس الشرقية.

وخلال هذا الأسبوع قتل فلسطيني عندما صدمته سيارة جيب عسكرية إسرائيلية كانت مسافرة على شارع رقم 60 في منطقة الخليل.

ونفذت القوات الإسرائيلية هذا الأسبوع 63 عملية بحث داخل القرى والبلدات الفلسطينية، أي أقل بكثير من المعدل الأسبوعي لعدد العمليات المماثلة التي نُفذت حتى هذا التاريخ من عام 2010 (100).

الأحداث المتصلة بمستوطنين إسرائيليين، إصابة سبعة فلسطينيين

سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال هذا الأسبوع 12 اعتداء نفذها مستوطنون إسرائيليون استهدفت الفلسطينيين وأسفرت إما عن وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم. وحتى هذا التاريخ سُجّلت 132 حادثة مماثلة وهو ما يُمثل أكثر من ضعف عدد الحوادث المُسجّلة في الفترة ذاتها من عام 2009 (62). وقد أبلغ كذلك عن عدة حوادث أخرى خلال الأسبوع الماضي تضمنت التخويف والتحرش على يد مستوطنين إسرائيليين. وخلال عام 2010 قتل طفل فلسطيني واحد وأصيب 55 آخرون و28 مستوطناً في حوادث متصلة بمستوطنين.

أسفرت أربعة من الحوادث التي وقعت هذا الأسبوع عن إصابة سبعة فلسطينيين. أطلق مستوطن إسرائيلي في إحدى هذه الحوادث النار على فلسطينيين اثنين، من بينهم فتى يبلغ من العمر 17 عاماً، بالقرب من مخيم العروب للاجئين، مما أدى إلى إصابتهم. وقد وقع هذا الحادث خلال رشق للحجارة على يد فلسطينيين باتجاه سيارات تحمل لوحات ترخيص إسرائيلية مسافرة في المنطقة نجم عنه إصابة مستوطنين اثنين أيضاً. وأصيب أربعة فلسطينيين آخرين، من بينهم فتى يبلغ من العمر 14 عاماً، في حي سلوان (القدس الشرقية)، ثلاثة من هذه الإصابات وقعت خلال اشتباكات مع المستوطنين الإسرائيليين وواحد نتيجة اعتداء جسدي. أما الحادث المتبقي فقد أصيب خلاله فتى يبلغ من العمر 15 عاماً عندما سقط وأصيب أثناء فراره من المستوطنين الإسرائيليين في قرية عراق بورين (نابلس).

أما الحوادث الثمانية المتبقية فقد أدت إلى التسبب بأضرار لممتلكات الفلسطينيين، حيث أفادت تقارير منفصلة من خمس قرى تقع في منطقة شمال الضفة الغربية (قرى عوريف، وعينبوس، وحوارة وعصيرة القبلية في نابلس وفرعاً في قلقيلية) أنّ المستوطنين الإسرائيليين أشعلوا النار في أراضي زراعية تعود لهذه القرى. ويُعتقد أن هذه العمليات ارتكبتها مستوطنون من مستوطنة يتسهار (نابلس) والبورة الاستيطانية التي تدعى مزرعة جلعاد (قلقيلية). ويقدر أن 480 دونماً من الأراضي معظمها مزروع بأشجار الزيتون واللوز وتعود ملكيتها لـ 85 عائلة من القرى الخمس دُمّرت، وأن عدة مئات من الأشجار والمحاصيل أحرقت. وأُخذت هذه الحرائق على يد وحدات إطفاء فلسطينية في الحالات الخمس. وفي حادث منفصل آخر وقع في منطقة رام الله، أشعل المستوطنون الإسرائيليون النار في حوالي 30 دونماً من الأراضي التي تعود لقرية المزرعة القبلية، مما أدى إلى تدمير 40 شجرة زيتون. وتعرضت سيارة فلسطينية لأضرار عندما رشقها مستوطنون بالحجارة أثناء سفرها على شارع 60 في منطقة نابلس. وفي حادث منفصل آخر، لاحق مستوطن إسرائيلي مسلح من مستوطنة معون (الخليل) راعي ماشية فلسطيني (يبلغ من العمر 14 عاماً) وسرق ثلاثة من الماعز التي كان يرعاها.

وبالإضافة إلى الحوادث المذكورة، والتي أسفرت عن إصابة اثنين في صفوف المستوطنين الإسرائيليين، أفاد الجيش الإسرائيلي، أنّ فلسطينيين ألقوا الحجارة، في حادثين منفصلين، باتجاه السيارات التي تحمل لوحات ترخيص إسرائيلية والمسافرة على طرق الضفة الغربية في منطقتي الخليل وبيت لحم، مما أدى إلى التسبب بأضرار للسيارات.

السلطات الإسرائيلية تواصل إصدار أوامر الطرد والهدم في المنطقة (ج)

في 6 حزيران/يونيو سَلَّم الجيش الإسرائيلي ثلاثة "أوامر طرد" منفصلة لثلاث عائلات في خربة الراس الأحمر وهي مجمع سكني بدوي في غور الأردن (طوباس)، وأعطت تعليمات شفوية لستة عائلات أخرى تطالبهم بهدم منازلهم وحظائر ماشيتهم خلال الـ 24 ساعة القادمة؛ وحتى نهاية الفترة التي يشملها هذا التقرير، لم يتم تنفيذ أي عملية طرد. علماً أنّ هذه الأوامر تهدد 70 شخصاً، من بينهم 19 طفلاً، بخطر النزوح الداخلي الفوري. وفي حزيران/يونيو 2009، هدم الجيش الإسرائيلي 15 خيمة سكنية، و30 حظيرة للماشية و18 فرناً من أفران الطابون في هذه القرية، مما أدى إلى النزوح القسري لأكثر من 120 شخصاً من بينهم 66 طفلاً. وتُصدر أوامر الطرد والهدم التي تستهدف هذا التجمع السكاني على أساس أنه قائم على منطقة أعلن عنها الجيش الإسرائيلي منطقة تدريب عسكري مغلقة؛ وينطبق هذا الوضع على ما يقرب من 18 بالمائة من أراضي الضفة الغربية.

وبالرغم من عدم تنفيذ أي عملية هدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية منذ شهرين تقريباً، إلا أن الإدارة المدنية الإسرائيلية واصلت تسليم أوامر الهدم ووقف البناء بحجة عدم الحصول على ترخيص للبناء. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هذا الأسبوع 18 حادثة سلمت فيها الإدارة المدنية الإسرائيلية أوامر مماثلة ضد مبان يمتلكها الفلسطينيون، من بينها ثمانية منازل (اثنتان منها قيد الإنشاء)، وعشر حظائر للماشية في كلّ من منطقة حارس (سلفيت)، وعين فارس (بيت لحم)، وقرى فصايل التحتا وفصايل الفوقا والزبيدات (أريحا). وسُلمت أيضاً في قرية الزبيدات أوامر هدم إضافية تستهدف حفراً امتصاصية. وفي عام 2010، هدمت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه 65 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة

(ج)، الأمر الذي أدى إلى نزوح 129 شخصا، من بينهم 47 طفلا، ويُشار إلى أنه في الفترة ذاتها من عام 2009 هدمت السلطات الإسرائيلية 57 مبنى في المنطقة (ج) الأمر الذي أدى إلى نزوح 171 شخصا.

تطبيق جزئي لحزمة تسهيلات على إمكانية الوصول

هذا الأسبوع، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إزالة تلبين ترابين في شمال الضفة الغربية، كانت تعيق حركة مرور المركبات عبر المداخل الرئيسية لقرية كفر الديك في محافظة سلفيت (4,800 شخص)، وقرية جماعين في محافظة نابلس (6,600 شخص). وقد حسن إزالة هذه التلال الترابية الوصول إلى الخدمات والأسواق ومصادر كسب الرزق.

وخلال الأسبوعين الماضيين وسّعت السلطات الإسرائيلية تسهيلات تنقل الفلسطينيين مواطني إسرائيل عبر جميع حواجز الضفة الغربية. ونتيجة لذلك يُتوقع أن يرتفع عدد هؤلاء المواطنين الذين يصلون إلى المدن الفلسطينية لغرض التسوق غالبا، مما سيرفع من مستوى النشاط الاقتصادي في هذه المدن.

وتأتي هذه التدابير في سياق حزمة تسهيلات على الوصول أعلنت عنها السلطات الإسرائيلية في 24 أيار/مايو. وبالرغم من أن هذه الحزمة تتضمن إزالة 60 معيق للحركة، إلا أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يتمكن حتى الآن سوى تأكيد إزالة عشرة معيقات فحسب، أهمها، تل ترابي يعيق وصول مجموعة كبيرة من البلدات والقرى إلى شارع 60 في منطقة الخليل. ولا يزال الوعد بفتح طريق محظورة على حركة مرور الفلسطينيين تقع إلى الشرق من القدس (شارع مستوطنة كيدار) ينتظر التنفيذ.

قطاع غزة

مقتل ستة فلسطينيين في حادث بحري واحد

في حادث واحد وقع هذا الأسبوع، قتلت القوات الإسرائيلية ستة فلسطينيين؛ وأصيب في حادث آخر ثلاثة فلسطينيين آخرين، إضافة إلى إصابة فتى يبلغ من العمر 16 عاماً جراء انفجار ذخيرة غير منفجرة كانت بحوزته. ومنذ مطلع عام 2010 قُتل 31 فلسطينيا (من بينهم تسعة مدنيين) وثلاثة جنود إسرائيليين، وأحد الرعايا الأجانب، وأصيب 116 فلسطينيا (من بينهم 100 مدني)، وخمسة جنود إسرائيليين على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة وجنوب إسرائيل.

في حادث وقع بتاريخ 7 حزيران/يونيو على شاطئ غزة، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على قارب فلسطيني وقتلت ستة فلسطينيين من بينهم مدنيان وأربعة من أفراد جماعة مسلحة. أحد المدنيان هو مالك القارب أما الثاني فهو صياد فلسطيني كان على متن قارب آخر مجاور للقارب المستهدف. ووفقا لوسائل الإعلام الإسرائيلية، التي اقتبس من مصادر في الجيش الإسرائيلي، فقد كان المسلحون في طريقهم لتنفيذ هجوم في إسرائيل؛ أما المصادر الفلسطينية فقد أفادت أن الفلسطينيين كانوا يجرون تدريباً عسكرياً. وفي اليوم ذاته، استهدفت غارة جوية إسرائيلية وأصاب فلسطينياً آخر يُزعم بأنه عضو في جماعة مسلحة وهو في طريقه إلى منزله في منطقة جباليا.

وواصلت القوات الإسرائيلية خلال هذا الأسبوع أيضا فرض القيود على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي المعلن عنها "مناطق محظورة"، والتي تمتد على مساحة تبلغ 18 بالمائة من مساحة قطاع غزة، معظم المنطقة المحظورة هي منطقة زراعية تقع على طول الحدود ما بين غزة وإسرائيل. وخلال هذا الأسبوع، أصيب مدنيان فلسطينيان في حادثين منفصلين بالقرب من الحدود عندما أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه مجموعة من الأشخاص أثناء جمعهم للخرقة. وفي حادث آخر على الأقل أطلقت القوات الإسرائيلية النار على مزارعين فلسطينيين مجبرة إياهم على مغادرة أرضهم. وقد نظم الفلسطينيون هذا الأسبوع عددا من المظاهرات للاحتجاج على القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الواقعة على طول الحدود أطلقت القوات الإسرائيلية خلالها النار في الهواء في أعقاب رشق شبان فلسطينيين الحجارة والاقتراب من السياج الحدودي؛ ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

وخلال هذه الفترة أطلقت فصائل فلسطينية مسلحة عددا من الصواريخ بدائية الصنع باتجاه جنوب إسرائيل، بما في ذلك قواعد عسكرية على الحدود، لم ينجم عنها أي إصابات بشرية أو أضرار بالممتلكات.

محصول البندورة معرض للتدمير بسبب آفة جديدة

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) في تقرير لها عن تفشي آفة زراعية خطيرة تدعى "توتا أبسولوتا"، في قطاع غزة. هذه الآفة مقاومة لجميع المبيدات الحشرية المتوفرة في غزة تقريبا، ويصعب مكافحتها نظرا لقلّة المعدات الضرورية بما فيها الشباك المضادة للحشرات وذلك بسبب الحصار الإسرائيلي على غزة. ومن الممكن أن تدمر هذه الآفة 90 بالمائة من محصول البندورة. مع العلم أن 60 بالمائة تقريبا من محصول البندورة هذه السنة دُمّر كما تفيد منظمة الفاو، الأمر الذي يُعرّض ما يقرب من 21,000 مزارع ومن يعملونهم لخطر مباشر بفقدان مصدر كسب رزقهم. كما أنّ التقارير الأولية تفيد أنّ بعضا من المناطق في شمال الضفة الغربية متأثر بهذه الآفة أيضا. وتعمل منظمة الفاو بالتعاون مع وكالات إنسانية أخرى لتتعامل مع هذه الأزمة.

فتح معبر رفح حتى إشعار آخر

فتحت السلطات المصرية معبر رفح أمام الحركة في كلا الاتجاهين في 2 حزيران/يونيو حتى إشعار آخر. وتعتبر هذه المرة الأولى التي تفتح فيها السلطات المصرية حدودها مع قطاع غزة لفترة غير محدّدة منذ أن أغلقت رسمياً في حزيران/يونيو 2007. ومنذ ذلك الوقت أصبح المعبر يُفتح بمواعيد غير منتظمة لمدة يومين أو ثلاثة أيام كلّ شهر للسماح بالعبور المحدود لحالات معينة. ولا يزال التنقل من خلال المعبر مقصوراً على الحالات الطبية والإنسانية بالإضافة إلى الطلاب وحاملي جوازات السفر الأجنبية.

السّماح بدخول بضائع جديدة إلى غزة؛ وانخفاض الواردات الإجمالية (30 أيار/مايو 5 حزيران/يونيو)

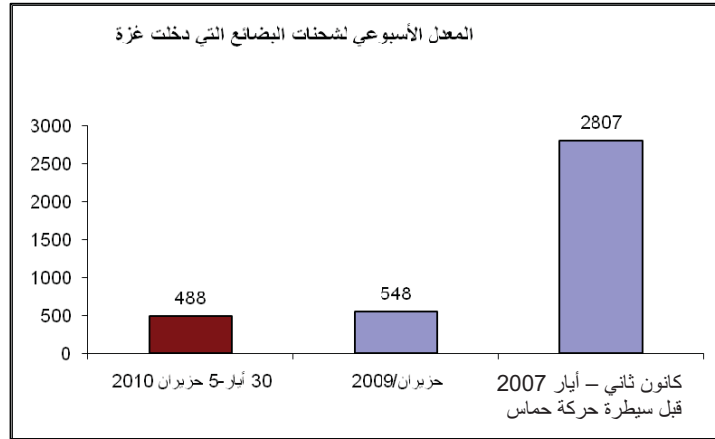
وافقت السلطات الإسرائيلية، خلال الفترة المشمولة في التقرير، على دخول 11 سلعة جديدة من الأغذية ومواد التنظيف إلى غزة من بينها، المربي، والحلاوة، والمشروبات الغازية، والفواكه المعلّبة، وشفرات ومعجون الحلاقة. ولكن وفي المجمل، طرأ انخفاض على واردات غزة عبر المعابر بنسبة 26 بالمائة تقريبا هذا الأسبوع، مقارنة بالأسبوع الماضي (488 شحنة مقابل 662 شحنة). ويُمثل رقم هذا الأسبوع 17 بالمائة تقريبا من المعدل الأسبوعي من عدد حمولات الشاحنات التي أدخلت خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007 (2,807) أي قبل سيطرة حركة على قطاع غزة. وعلى غرار الأسابيع السابقة، كان للطعام ومواد النظافة نصيب الأسد من البضائع المستوردة (347 حمولة شاحنة أو 71 بالمائة من مجمل الواردات). وما زال الحظر على التصدير قائما؛ ولم تخرج من غزة أي صادرات هذا الأسبوع.

واستمر هذا الأسبوع دخول مواد البناء إلى غزة عبر المعابر مع إسرائيل لمشروعين رئيسيين من مشاريع إعادة الإعمار. فقد سُمح هذا الأسبوع بدخول ما مجموعه 18 شحنة من الحصى (الحصباء) (722 طن) وشحنة واحدة من الإسمنت (29 طن) لاستخدامها في مشروع بناء 151 وحدة سكنية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في خان يونس. وتُمثل المواد التي سُمح بدخولها حتى الآن 17 بالمائة من الكميات المطلوبة للمشروع. بالإضافة إلى ذلك، سُمح بدخول 20 طن من الإسمنت (0.5 حمولة شاحنة) وأربعة أطنان من قضبان الفولاذ (0.5 حمولة شاحنة) مخصصة لترميم مستشفى القدس في مدينة غزة (الذي تعرض لأضرار جسيمة خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي "الرصاص المصبوب"). وتواصل هذا الأسبوع أيضا الدخول المحدود للمواد التي كان دخولها مقيدا سابقا؛ حيث دخل ما مجموعه 98 شحنة من الأخشاب، و 47 شحنة من الألمنيوم، و 240 شحنة من الملابس، و 134 شحنة من الأحذية، إلى غزة منذ مطلع شهر نيسان/أبريل الماضي.

ومن بين الشحنات المقدر عددها بـ 70 شحنة من مختلف البضائع التي كانت على متن أسطول غزة الذي اعترضته القوات الإسرائيلية الأسبوع الماضي، لم يدخل إلى غزة حتى الآن منها سوى 5 شحنات. وبالرغم من أنّ الأمم المتحدة تحثّ جميع الأطراف على بذل أقصى جهودهم لضمان إيصال المساعدات الإنسانية التي جلبها أسطول غزة، إلا أنّ الأولوية العليا المترتبة على منظمات المجتمع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتمثل في العمل على رفع الحصار من أجل ضمان دخول البضائع والأشخاص باستمرار وانتظام إلى قطاع غزة، إضافة إلى تزويد وتوزيع المساعدات الإنسانية بدون أي معيق، بما في ذلك إعادة إعمار البنى التحتية الحيويّة.

تواصل نقص الوقود الصناعي وغاز الطهي

طراً هذا الأسبوع انخفاض طفيف على واردات الوقود الصناعي المستخدم لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة مقارنة بالأسبوع الماضي (1.05 مليون لتر مقابل 1.09 مليون لتر). ونظراً لنقص الوقود النابع من نقص في التمويل، ما زالت محطة توليد كهرباء غزة تعمل بنسبة 38 بالمائة من قدرتها التشغيلية الكاملة. ونتيجة لذلك ما زال معظم سكان غزة يعانون من انقطاع التيار الكهربائي الذي وصل إلى 8-12 ساعة يومياً. ومن الأمور الأخرى التي تعيق عمل محطة توليد كهرباء غزة نقص المواد الضرورية لصيانة وإصلاح المعدات الحيوية في محطة توليد كهرباء غزة، نظراً للقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على استيراد هذه المواد. مع العلم أن ما يقرب من 97 غرضاً ضرورياً لصيانة المحطة ما زالت محظورة الدخول منذ حزيران/يونيو 2007.



وعلى غرار ذلك، طراً انخفاض بنسبة 14 بالمائة على واردات غاز الطهي هذا الأسبوع (750 طن مقابل 873 طن)، أي 54 بالمائة من المعدل الأسبوعي الذي يحتاجه القطاع وفق تقديرات جمعية أصحاب محطات الوقود. ونتيجة تواصل نقص غاز الطهي ما زالت خطة لتقنين للغاز المعمول بها منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2009 تُطبق في قطاع غزة.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_2010_06_11_english.pdf